

Distr.: Limited
9 September 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦

١٤-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت**

استعراض تجربة اليونيسيف في البلدان المرتفعة الدخل وفي البلدان المنخفضة الدخل
وضع بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط إلى وضع بلدان الدخل المرتفع

موجز

هذه الورقة مقدمة عملاً بقرار المجلس التنفيذي لليونيسيف ٣/٢٠١٥ الذي طلب فيه أن تجري اليونيسيف استعراضاً لتجربتها في البلدان المرتفعة الدخل وفي البلدان التي تنتقل من وضع بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط إلى وضع بلدان الدخل المرتفع، كجزء من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧. ويسلم الاستعراض بانعدام المساواة بين الأطفال في جميع البلدان، ويؤكد القيمة التي تضيفها اليونيسيف في مجموعة متنوعة من السياقات من خلال طرائق تنفيذية مختلفة، قائمة على مبدأ العالمية المتأصل في اتفاقية حقوق الطفل والتركيز العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويخلص الاستعراض إلى أن الحكومات تدرك وتقدر شراكة اليونيسيف لتحسين رفاه الطفل في البلدان المرتفعة الدخل، وأن ذلك الإدراك يساعد في إدراك أموال تفوق تكلفة برامج اليونيسيف وأنشطة الدعوة التي تقوم بها في تلك البلدان. ويرد في الفرع تاسعاً مشروع قرار في هذا الشأن.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

** E/ICEF/2016/13/Rev.2



الرجاء إعادة استعمال الورق

090916 090916 16-15773 (A)



أولا - مقدمة

١ - تؤكد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (A/RES/70/1)، أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة "تأمل أن تشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع" مع السعي جاهدة أيضا "إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب". وقد قام المجلس التنفيذي لليونيسيف بالنظر دوريا في كيفية إمكان مساهمة اليونيسيف لتحقيق نتائج للأطفال في سياقات البلدان المختلفة، بما في ذلك بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل. وهذا التأكيد على العالمية مبني على المفاهيم الواردة في صكوك قانونية دولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل. وتمشيا مع هذا الإعلان وهذه الاتفاقية، تدعم اليونيسيف أعمال حقوق جميع الأطفال، لا سيما الأكثر حرمانا، في كل مكان.

٢ - ووافق المجلس التنفيذي أولا على "نظام معدل لتخصيص الموارد العامة" [أطلق عليه في وقت لاحق "الموارد العادية] للبرامج" في قراره ١٨/١٩٩٧^(١). وفي عام ٢٠٠٨، أعاد المجلس التنفيذي النظر في هذا القرار استنادا إلى الدروس المستفادة والاتجاهات في الساحة الاقتصادية العالمية ووافق على: استمرار البرامج القطرية لليونيسيف في بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط إلى أن تبلغ وضع بلدان الدخل المرتفع وتحافظ على ذلك الوضع لعامين متتالين بعد ذلك؛ وزيادة الحد الأدنى للتخصيص السنوي للموارد العادية إلى ٧٥٠.٠٠٠ دولار لفرادى البرامج القطرية، بما في ذلك بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط^(٢) (زاد في وقت لاحق إلى ٨٥٠.٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٣^(٣))، وأعاد تأكيد تصميمه على مواصلة إعطاء الأولوية العليا لاحتياجات الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل (أقل البلدان نموا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء)؛ والترتيبات الخاصة للبرامج المتعددة الأقطار. وفي عام ٢٠٠٨، من خلال اعتماد القرار ١٥/٢٠٠٨، أشار المجلس التنفيذي أيضا إلى الولاية العالمية لليونيسيف فيما يتعلق بجملة أمور منها إعلان الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية، واتفاقية حقوق الطفل ومساهمات اليونيسيف في تحقيق نتائج للأطفال في البلدان المرتفعة الدخل^(٤).

(١) انظر وثيقة المجلس التنفيذي E/ICEF/1997/12/Rev.1.

(٢) قرار المجلس التنفيذي ١٥/٢٠٠٨، الوثيقة E/ICEF/2008/20.

(٣) قرار المجلس التنفيذي ٢٠/٢٠١٣، الوثيقة E/ICEF/2013/AB/L.4.

(٤) انظر وثيقة المجلس التنفيذي E/ICEF/2008/20.

٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، نظر المجلس التنفيذي في عمل اليونسيف في تلك البلدان المرتفعة الدخل التي انتقلت مؤخرًا من وضع بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط. وفي وثيقة المجلس التنفيذي E/ICEF/2015/P/L.6، أشارت اليونسيف إلى أن حقوق الطفل عالمية، وأن الأوضاع الجائرة مستمرة في جميع البلدان، وأنه يوجد لدى كل بلد في العالم شيء ما يمكن أن يتعلمه من بلدان أخرى، بما في ذلك ما يتعلق بالابتكارات والحلول في مجالات التعليم، والصحة والحماية. وكما طُلب في الفقرة ٦ من قرار المجلس التنفيذي ٣/٢٠١٥، تستعرض هذه الورقة وتحلل تجربة اليونسيف في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تنتقل إلى وضع الدخل المرتفع، المشار إليها فيما يلي ببلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط. وقد استخلصت الأدلة من استعراض للكتابات ومن المقابلات مع أعضاء المجلس التنفيذي، والمنسقين المقيمين، وموظفين من اليونسيف، واللجان الوطنية لليونسيف وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى.

ثانياً - النتائج

٤ - في عام ١٩٨٩، كان ما يزيد على نصف سكان العالم يعيشون في بلدان منخفضة الدخل، صنفها البنك الدولي على أساس الدخل القومي الإجمالي للفرد. وبحلول نهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، كان النمو الاقتصادي في كثير من البلدان قد أدى إلى انخفاض في عدد البلدان المنخفضة الدخل (من ٤٩ إلى ٣١) وزيادة في عدد البلدان المرتفعة الدخل (من ٤١ إلى ٩٠). وفي عام ١٩٩٠، كان تقريباً جميع الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم (قاربة ٩٤ في المائة) يعيشون في بلدان منخفضة الدخل. وبحلول عام ٢٠٠٨، كان حوالي ٧٤ في المائة من الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم يعيشون في بلدان متوسطة الدخل^(٥).

٥ - وقد تم تصنيف البلدان في خمس فئات لأغراض التحليل، مع مراعاة الدخل القومي الإجمالي للفرد فضلاً عن النهج التنظيمي الذي استخدمته اليونسيف لدعم تحقيق نتائج للأطفال.

(أ) البلدان المرتفعة الدخل التي توجد فيها لجنة وطنية لليونسيف؛

(ب) البلدان المرتفعة الدخل التي يوجد فيها مكتب قطري لليونسيف وبرنامج

قطري لليونسيف؛

(٥) Fantom, N. and U. Serajuddin, 'The World Bank's Classification of Countries by Income,' Policy Research Working Paper 7528, Development Economics Data Group, World Bank, January 2016.

(ج) البلدان المرتفعة الدخل التي تمثل جزءا من برنامج متعدد الأقطار لليونيسيف؛
 (د) البلدان المرتفعة الدخل التي لا يوجد فيها لجنة وطنية لليونيسيف أو برنامج قطري لليونيسيف؛ و

(هـ) بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط التي قد تنتقل إلى وضع الدخل المرتفع في السنوات القادمة.

٦ - وتورد الورقة بإيجاز نطاق وتنوع البلدان المدرجة في كل فئة، وأهمية اليونيسيف للأطفال، والتجارب والخيارات المتعلقة بالاستدامة المالية، والنهج التنظيمية التي تستخدمها اليونيسيف وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقا.

٧ - وهذه الورقة تميز بين البلدان حسب الدخل القومي الإجمالي للفرد، الذي يرتبط تقريبا بعدة مؤشرات للتنمية البشرية، فضلا عن قدرة البلد على تعبئة الموارد المحلية لتلبية احتياجاته الإنمائية.

٨ - وفي الوقت ذاته، هناك قصور ملحوظ في الدخل القومي الإجمالي للفرد كمقياس للتنمية. والأهم من ذلك، تظل أوجه الحرمان وعدم المساواة قائمة في كثير من الأحيان حتى مع زيادة متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد. وبالإضافة إلى ذلك، في حين 'تدرّجت' بلدان كثيرة بين فئة واحدة أو حتى فئتين للدخل الفردي على مدى الـ ٢٥ عاما الماضية، لم تكن هذه الانتقالات صاعدة دائما. وهذه الظاهرة متسقة أيضا مع التجربة التي مر بها كثير من فرادى الأسر التي تمكنت من تجاوز خط الفقر ولكنها تراجعت بعد ذلك بسبب فقد الوظيفة، أو الإصابة بمرض خطير أو عوامل أخرى. والقيود الأخرى المتعلقة بالدخل القومي الإجمالي للفرد تشمل التحديات الإحصائية (كما تظهر عندما 'يُعاد وضع الأساس' لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات مفاجئة في تقديرات الدخل القومي الإجمالي للفرد) واستخدام بيانات اقتصادية قديمة. وغاية هدف التنمية المستدامة ١٧-١٩ تدعو صراحة المجتمع العالمي إلى "الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تُكمل الناتج المحلي الإجمالي".

ثالثا - البلدان المرتفعة الدخل التي توجد فيها لجنة وطنية لليونيسيف

٩ - من بين اللجان الوطنية الـ ٣٤ لليونيسيف، يوجد ٣٣ لجنة في بلدان مرتفعة الدخل حاليا وتوجد لجنة واحدة (اللجنة الوطنية التركية لليونيسيف) في بلد في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط. ولأنه يوجد في تركيا أيضا مكتب قطري ووثيقة برنامج قطري

لليونيسيف، تؤدي اللجنة الوطنية هناك دورا مختلفا بعض الشيء عنه في البلدان الأخرى، كما ورد في الفرع المتعلق ببلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط التي قد تنتقل إلى وضع الدخل المرتفع أدناه.

١٠ - وتمثل اللجان الوطنية منظمات غير حكومية مستقلة قانونا أنشئت بغية تعزيز حقوق الأطفال ورفاههم على الصعيد العالمي من خلال تعبئة الموارد والدعوة وغير ذلك من الأنشطة في أقاليم كل منها، وبذلك تنهض برسالة اليونيسيف. وهي تعمل وفقا لاتفاق تعاون، توقعه كل لجنة وطنية واليونيسيف. والعلاقة بين اليونيسيف واللجان الوطنية تيسر من خلال شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه التابعة لليونيسيف، واضطلاعها بتنسيق تلك العلاقة.

١١ - وقد أنشئت أولى اللجان الوطنية لليونيسيف في يوغسلافيا (١٩٤٦)، والولايات المتحدة الأمريكية (١٩٤٧) وبلجيكا (١٩٤٧)، وتلتها أخرى في الخمسينيات والستينيات في أنحاء أخرى من أوروبا، وأيضا في استراليا، وكندا، واليابان ونيوزيلندا. واللجان الوطنية الأقرب عهدا تشمل اللجنة الوطنية في جمهورية كوريا واللجنة الوطنية في أيسلندا، اللتين أنشئتتا على التوالي في عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤. والبلدان التي توجد فيها لجان وطنية ناجحة وثابتة استفادت، في الغالب، من المستويات المرتفعة للدخل القومي الإجمالي للفرد على المدى الطويل. وتتسم جمهورية كوريا بوضع غير عادي في انتقالها السريع من متلقية للمعونة في الخمسينيات إلى بلد فيه لجنة وطنية ناجحة في التسعينيات.

الجدوى بالنسبة إلى الأطفال

١٢ - تعتبر الدعوة أساسية لتحقيق السياسات التي يمكن أن تُحدث تغيرا اجتماعيا دائما وواسع النطاق لإعمال حقوق الطفل. وولاية حقوق الطفل المنوطة باليونيسيف تُعطي المنظمة دورا في مجال تعزيز حقوق الطفل ودعمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك في البلدان التي توجد فيها لجنة وطنية.

١٣ - وقد دأبت اللجان الوطنية منذ وقت طويل على الدعوة لحقوق الطفل، بالإضافة إلى جمع الأموال اللازمة لعمل اليونيسيف لصالح الأطفال. وتضمنت جهود الدعوة المبكرة الاستجابة إلى النزاع في بنغلاديش في عام ١٩٧٢ والجفاف الشديد في إثيوبيا في عام ١٩٨٤. ومن منتصف الثمانينيات وما بعدها، بدأت معظم اللجان الوطنية أيضا تعبئة دعم الجمهور للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة نحو الأطفال.

١٤ - وفي الثمانينيات، بدأت اللجان الوطنية المساهمة في قضايا الطفولة من خلال المبادرات المحلية لـ "التعليم من أجل التنمية" أو "التثقيف بحقوق الطفل"، وتوعية الجمهور في البلدان المرتفعة الدخل بالتحديات الإنمائية التي يواجهها الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل. وأدى التركيز على قضايا من قبيل بقاء الطفل والأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع إلى تعزيز فهم الجمهور لقضايا الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل والتضامن معهم بقدر أكبر، وفي الوقت ذاته، زيادة تواصل اليونيسيف وفعاليتها فيما يتعلق بجمع الأموال.

١٥ - ومن عام ١٩٨٩ وما بعده، بدأت أيضا جهود الدعوة وتثقيف الجمهور تشمل الاهتمام بالقضايا المحلية، وبخاصة لتعبئة دعم الحكومة والجمهور لاتفاقية حقوق الطفل. وطوال العقود الثلاثة الماضية، أصبح معظم اللجان الوطنية مدافعة بارزة وفعالة عن حقوق الطفل في بلادها، مع إيلاء الاهتمام للمساعدة الإنمائية والسياسات المحلية الموجهة نحو الطفل على حد سواء.

١٦ - ومن بين اللجان الوطنية الـ ٣٤ العاملة حاليا:

(أ) تضطلع نسبة ٩٦ في المائة بالدعوة فيما يتعلق بالسياسة العامة المحلية من أجل الطفل؛

(ب) تضطلع نسبة ٨٦ في المائة بالدعوة فيما يتعلق بقضايا السياسة العالمية؛ و

(ج) تؤثر نسبة ٨٦ في المائة في سياسة الحكومة وإجراءاتها من خلال مبادرات محافل من قبيل المستشفيات الملائمة للأطفال والمدن الملائمة للأطفال.

١٧ - واستجابة لدراسة استقصائية حديثة أجرتها اليونيسيف، أبلغ جميع اللجان الوطنية تقريبا عن تحقيق ما لا يقل عن دعوة واحدة حديثة هامة ذات صلة بسياسة الحكومة وتخصيص الموارد. وفي جميع البلدان المرتفعة الدخل التي تعمل فيها، جرى وضع أو اعتماد ٥٤ قانونا متعلقا بالطفل تُعزى جزئيا إلى أعمال الدعوة التي قامت بها اللجان الوطنية في السنوات الأخيرة. وتشمل الأمثلة قوانين ذات صلة بالعلاقات الأسرية، والتعليم، والتعاون الدولي، والمواطنة، ورفاه الطفل، والعقوبة البدنية، والاتجار بالأطفال، والأطفال الشهود في المحاكم، والاستئساد عبر الإنترنت وإنشاء أمناء مظالم للأطفال. وأسهمت أيضا اللجان الوطنية في وضع قواعد تنظيمية للأطفال، وفي قضايا منها الرضاعة الطبيعية، وكفالة الطفل، والضيافة المؤقتة للأطفال الوافدين من الخارج، والأطفال ضحايا الاتجار والأطفال غير المصحوبين من ملتسمي اللجوء والحد الأدنى للدخل المضمون.

١٨ - وعلى غرار الكيانات الأخرى في أسرة اليونيسيف، بدأت أيضا اللجان الوطنية في زيادة مشاركتها مع القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق الربح، ليس فقط كمساهمة في الموارد بل أيضا كجهات فاعلة تؤثر مباشرة في تحقيق النتائج للأطفال، محليا وعالميا. ومن بين اللجان الوطنية الـ ٣٤، أفادت ٣٩ في المائة بأنها تؤثر الآن في القطاع الخاص للعمل والدعوة فيما يتعلق بقضايا حقوق الطفل المحلية في حين أفادت ٣٦ في المائة بأنها تُشرك القطاع الخاص في قضايا حقوق الطفل العالمية.

١٩ - وتعمل اللجان الوطنية أحيانا مع مكاتب اليونيسيف في مبادرات أو برامج محددة ذات صلة بالأطفال في البلدان المرتفعة الدخل. وعلى سبيل المثال، تؤدي اللجان الوطنية دورا رئيسيا في صياغة محتوى سلسلة "سجل تقييم الأداء" الدورية التي يصدرها مكتب إينوشيتي للبحوث التابع لليونيسيف بشأن وضع الأطفال في البلدان المرتفعة الدخل. والأمثلة على التعاون البرنامجي لليونيسيف مع اللجان الوطنية تشمل تقديم الدعم لاستجابة حكومة إيطاليا لزلزال عام ٢٠٠٩ في لافيلا وتقديم الدعم استجابة لتسونامي عام ٢٠١١ في اليابان.

٢٠ - وذلك التعاون في مجالي البرامج والسياسات بين اللجان الوطنية وكيانات اليونيسيف الأخرى آخذ في التزايد من حيث التواتر والنطاق. وعلى سبيل المثال، في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، قامت لجنة في المملكة المتحدة بمعينة بحملات اليونيسيف بحملات كبيرة لتعبئة الجمهور ضد عمل الأطفال في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي عام ٢٠١٣، تعاونت حكومة هولندا، واللجنة الوطنية الهولندية واليونيسيف مع حكومات أوروبا، وكوراكوا وسينت مارتين في تقييم حالة الأطفال وتحديد استجابات السياسة ذات الأولوية.

٢١ - وطوال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، عملت اليونيسيف واللجان الوطنية ذات الصلة مع حكومات النمسا، وألمانيا، واليونان، وهنغاريا، وإيطاليا وسلوفينيا لتقييم الاحتياجات وتصميم الاستجابات للعدد المتزايد من الأطفال اللاجئين في أوروبا. وقد أنشأ مكتب اليونيسيف الإقليمي لوسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة قدرة للاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك الموظفون الذين يوفرون الدعم في مجال الاتصال والدعم التقني للبلدان المتضررة. ويجري تنسيق هذا الدعم بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة. ويجري تنفيذ استجابات مبادرة وحدة العمل في اليونيسيف "One UNICEF" في كل من البلدان ذات الصلة لتحقيق التكامل بين كل من اللجنة الوطنية ذات الصلة واليونيسيف من حيث القدرات والمهارات.

الاستدامة المالية

٢٢ - في عام ٢٠١٥، أسهمت اللجان الوطنية الـ ٣٣ الواقعة في البلدان المرتفعة الدخل بما مجموعه ٤٩٩ مليون دولار في الموارد العادية لليونيسيف، أي ٤٢ في المائة من مجموع مبلغ التمويل الكامل المرونة الذي حصلت عليه اليونيسيف. وأسهمت أيضا بمبلغ ٦٤٨ مليون دولار في الموارد الأخرى، أي ١٧ في المائة من مجموع مبلغ التمويل المقيد الذي حصلت عليه اليونيسيف.

٢٣ - وبالإضافة إلى جمع الأموال، تسهم اللجان الوطنية أيضا في عمل اليونيسيف من أجل الأطفال من خلال الدعوة، والتثقيف بحقوق الطفل ومبادرات الشراكة.

٢٤ - وتمثل معيار من عدة معايير لدعم إنشاء اللجان الوطنية واستمرار تشغيلها في قدرتها على جمع الأموال من الجهات المانحة الخاصة. وفي الحالات التي لم تثبت فيها حدودى جمع الأموال، أغلقت اللجان الوطنية، بما فيها في بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا ورومانيا، وتوقع اللجان اتفاق تعاون مع اليونيسيف يتضمن تشجيعها على زيادة مساهمتها المالية الصافية لليونيسيف إلى الحد الأقصى وتخفيض النسبة المئوية للإيرادات الإجمالية المستخدمة في سد التكاليف الإدارية إلى الحد الأدنى.

٢٥ - والشراكات بين اللجان الوطنية واليونيسيف للعمل في مجالي البرامج والسياسات في بعض البلدان المرتفعة الدخل، كما هي الحال في جزر الكاريبي الهولندية أو مع بلدان من أجل الاستجابة لأزمة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا، جرى تمويلها إلى حد كبير من الموارد المحلية في البلدان المعنية. وهذا يشمل التمويل من الحكومة ذات الصلة، أو اللجنة الوطنية أو، في حالة الأزمة الحالية للاجئين والمهاجرين في أوروبا، من جهات مانحة مساهمة لهذا الغرض على وجه التحديد.

جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٢٦ - في معظم الحالات، تمثل اليونيسيف وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي احتفظت بمشاركة منتظمة مع البلدان المرتفعة الدخل التي احتفظت بوضع الدخل المرتفع طوال عدة عقود، من خلال لجائها الوطنية. والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة (مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) تحتفظ بمشاركة بوصفها كيانات معيارية دولية، ولكن بدون وجود قطري دائم. وقد أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بعض اللجان الوطنية الوليدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويوجد لمفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ممثلون معينون ومكاتب قطرية في فرنسا، وإسبانيا والمملكة المتحدة، فضلا عن مكاتب إقليمية لوسط، وشمال وجنوب أوروبا، والأمريكتين، وأستراليا ونيوزيلندا. ومنذ عام ٢٠١٥، قدمت مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة الدعم لعدة بلدان في أوروبا لمساعدتها في معالجة أزمة اللاجئين والمهاجرين؛ وأنشأت المفوضية أيضا لجنة وطنية في إسبانيا.

النهج التنظيمية لليونيسيف

٢٧ - كانت الجهود المبذولة لإنشاء لجان وطنية جديدة مع اقتراب بلدان أخرى من وضع الدخل المرتفع أو انتقالها إليه متفاوتة. وكانت اللجان الوطنية لليونيسيف في أيسلندا وجمهورية كوريا ناجحة. ولا يوجد تواجد حاليا لليونيسيف في إستونيا ولاتفيا بعد إغلاق لجنتهما الوطنيتين.

٢٨ - وقد وضعت اليونيسيف الآن معايير واضحة لإنشاء لجان وطنية جديدة، بما في ذلك متطلبات النمو المالي المرتقب، وحوكمة مناسبة وإطار عمل قانوني لمنظمات المجتمع المدني التي تضطلع بعمليات هامة لجمع الأموال للقضايا الدولية.

٢٩ - واليونيسيف واللجان الوطنية شريكان، يتحدان من أجل أعمال الحقوق العالمية وتحقيق النتائج لجميع الأطفال في كل مكان، لا سيما للأكثر حرمانا. وللمساهمة في تحقيق النتائج للأطفال في البلدان المرتفعة الدخل التي تعملان فيها، تواصل اللجان الوطنية الاستثمار في التثقيف بحقوق الطفل، والدعوة في مجال السياسة العامة والتعبئة الاجتماعية لحقوق الطفل، ضمن البارامترات الموضوعية في اتفاقاتها للتعاون مع اليونيسيف. ومع تزايد التركيز على الطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة، سيستمر دور اللجان الوطنية في التطور، مركزا الانتباه على الإبلاغ عن الأهداف في البلدان المرتفعة الدخل، وعلى تحقيق النتائج للأطفال الأكثر حرمانا، وعلى دور البلدان المرتفعة الدخل في الديناميات العالمية مثل تغير المناخ.

رابعا - البلدان المرتفعة الدخل التي يوجد فيها مكتب قطري ووثيقة برنامج قطري لليونيسيف

٣٠ - تشمل هذه المجموعة من البلدان الأرجنتين، وأوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وشيلي، وعمان، وغينيا الاستوائية، وكرواتيا. وبناء على طلب حكوماتها، توجد لجميع هذه البلدان وثائق برامج قطرية وافق عليها المجلس التنفيذي ومكاتب قطرية لليونيسيف. وتحصل جميع البلدان السبعة على مخصص للموارد العادية لليونيسيف، من خلال

ميزانيات البرامج أو الميزانيات المؤسسية. وفي جميع هذه البلدان، احتفظت اليونيسيف بتواجد برنامجي حيث انتقلت هذه البلدان من وضع بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط إلى وضع البلدان المرتفعة الدخل.

الجدوى بالنسبة إلى الأطفال

٣١ - ورد شرح بالتفصيل لاحتياجات الأطفال في هذه البلدان وأهمية عمل اليونيسيف في وثيقة المجلس التنفيذي E/ICEF/2015/P/L.6، التي ركزت على البلدان التي تنتقل من وضع الدخل المتوسط إلى وضع الدخل المرتفع.

٣٢ - وطلب كل من هذه البلدان إلى اليونيسيف أن يكون لها فيها وجود وبرنامج مستمران من أجل مساعدتها على المحافظة على التقدم المحرز أو تسريعه من أجل أطفالها الأكثر ضعفا وتهميشا، الذين لم يستفيدوا عموما من التقدم الوطني الشامل. وكما هي الحال مع كثير من بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، تعمل اليونيسيف في هذه البلدان الجديدة المرتفعة الدخل لفهم الحالات التي يعيش فيها الأطفال حياة مزدهرة والحالات التي يعانون فيها من الإهمال ومعرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك. وبالإضافة إلى دعم جيل المعرفة، تقدم المكاتب القطرية لليونيسيف في البلدان المرتفعة الدخل المساعدة التقنية للتأثير على السياسات الوطنية، وتدعيم نظم رصد حقوق الطفل، وتشجيع الابتكار في مجالات من قبيل صحة المراهقين ورفاههم، واستغلال الموارد من أجل الأطفال في البلد والعمل كصوت مستقل من أجل الأطفال. وتقدم اليونيسيف أيضا دعما مركزا لتقديم الخدمات للأطفال المحرومين - موضحة كيفية وضع السياسات، والخدمات الجديدة والابتكارات موضع التنفيذ، وإدراجها في الميزانية وزيادة حجمها على نطاق البلد. وتعمل اليونيسيف مع الحكومة المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والجهات الفاعلية الأكاديمية لتيسير النقل الدولي للدراية التقنية والممارسات الجيدة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الأفقي.

٣٣ - وغينيا الاستوائية مثال للبلدان التي يزيد دخلها القومي الإجمالي للفرد عن عتبة البلدان المرتفعة الدخل ومع ذلك ما زالت تصنف بوصفها من أقل البلدان نموا وما زالت تواجه تحديات في النهوض بالطفولة من المنظور الإنمائي. وبالنظر إلى هذا السياق، تواصل اليونيسيف تعاونا برنامجي على غرار التعاون الذي تستفيد منه البلدان الأخرى القل نموا في مجالات الصحة، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي والنظافة، والتعليم وحماية الطفل، كما كانت تفعل قبل انتقال البلد إلى وضع الدخل المرتفع.

٣٤ - والأرجنتين وأوروغواي وشيلي وعمان وكرواتيا أمثلة على البلدان التي أحرزت تقدماً بصورة هامة، فيما يتعلق باقتصاداتها ومؤشراتها الاجتماعية على حد سواء، ولكنها ما زالت تواجه بعض التحديات فيما يتعلق بالأطفال المحرومين. وتميل برامج اليونيسيف في جميع هذه البلدان إلى أن تتضمن تركيزاً قوياً على البيانات، والبحوث والأدلة الأخرى لتحديد الأطفال الأكثر حرماناً والحواجز والعقبات التي تعترض تقدمهم؛ ووضع نماذج للمبادرات التي تصب في منفعتهم؛ واستخدام تلك الأدلة وأصوات الأطفال أنفسهم في الدعوة للأطفال في محافل السياسة، والتشريع وغيرها؛ وتحديد الحلول الابتكارية وتشجيعها، بما في ذلك للقضايا الناشئة مثل الصحة العقلية للأطفال؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الأفقي للاستفادة من العمل من أجل الأطفال والمساهمة فيه في البلدان المماثلة الأخرى؛ ومساعدة البلدان على مواجهة تحديات أهداف التنمية المستدامة ومساعدة الحكومات لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الاستدامة المالية

٣٥ - أسهمت حكومات هذه البلدان بما مجموعه ٥,٤ ملايين دولار في الموارد العادية في عام ٢٠١٥. وساهم المانحون من القطاع الخاص في هذه البلدان بأكثر من ٣٩,٤ مليون دولار لليونيسيف، بما في ذلك ٨,٨ ملايين دولار في الموارد العادية. وبلغت مصروفات المكاتب القطرية لليونيسيف على جمع الأموال من القطاع الخاص في هذه البلدان السبعة المرتفعة الدخل ما متوسطه ٢٢ في المائة من إيرادات القطاع الخاص. وقيام اليونيسيف بجمع الأموال داخل البلد مرتبط بصورة وثيقة بالدعوة العامة، التي تستغل الحملات العامة لجمع الأموال، أو تستغلها تلك الحملات، لا سيما تلك القائمة على قاعدة كبيرة من الجهات المانحة ("المتعهدة") شهرياً. ووثائق البرامج القطرية الجديدة للأرجنتين وأوروغواي، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في شباط/فبراير ٢٠١٦، تتوقع استمرار هذا النموذج المشترك المتعلق بالبرمجة/جمع الأموال.

٣٦ - وفي الأرجنتين، وأوروغواي، وشيلي، وعمان، وغينيا الاستوائية وكرواتيا تتسم المساهمات لليونيسيف من الحكومة ذات الصلة و/أو المصادر الخاصة بأنها تعادل الآن أو تتجاوز استثمار اليونيسيف للموارد العادية في البرنامج القطري. وتلك العتبة تتجاوزها في الآونة الأقرب عهداً غينيا الاستوائية، التي قامت حكومتها بزيادة مساهمتها في الموارد لليونيسيف بسرعة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥. ويتباين طول المدة بعد تحقيق وضع البلد المرتفع الدخل المطلوب للوصول إلى النقطة التي يعادل فيها جمع الأموال أو يتجاوز النفقات

البرنامجية، مع عوامل رئيسية تشمل سجل الأداء المتعلق بجمع الأموال عندما كان البلد ما زال في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط وحجم سوق جمع الأموال من الطبقة المتوسطة. والمعايير الواردة في وثيقة المجلس التنفيذي E/ICEF/2015/P/L.6 مناسبة وواقعية على ما يبدو، وتتضمن رقما مستهدفا لجمع الأموال من المصادر العامة و/أو الخاصة يعادل على الأقل النفقات البرنامجية في خمس سنوات من بلوغ وضع البلد المرتفع الدخل.

٣٧ - وقد وضعت البرامج القطرية لعمان وغينيا الاستوائية وكرواتيا ووفق عليها قبل شباط/فبراير ٢٠١٥ بقرار المجلس التنفيذي (٣/٢٠١٥)^(٦)، ولكل منها نموذج مختلف بعض الشيء. وعلى سبيل المثال، فإن برنامج العمل في كرواتيا، الذي يركز على إسداء المشورة في مجال السياسة العامة، ودعم الشراكات وغذجة الخدمات الشاملة للجميع على نحو يجعل فائدتها تعم الأطفال المحرومين، يُموّل حصريا من أموال جرى جمعها محليا تحت بند الموارد الأخرى.

٣٨ - وكما لوحظ أعلاه، فإنه على مدى العامين الماضيين، قامت حكومة غينيا الاستوائية بزيادة مساهماتها لليونيسيف بسرعة، من ٢٠١٤٨ دولارا في عام ٢٠١٤ إلى ٢٠٩٤٠ دولارا في عام ٢٠١٥. وتزيد الحكومة أيضا اشتراكها في المبادرات ذات الصلة، مثل مبادرة UNILIFE، المصممة لتوجيه الدخل من الموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات التغذوية للأطفال. وبالنظر إلى التكلفة غير العادية للبلد المتمثلة في حجم السكان الصغير، والاقتصاد المعتمد على الموارد والتحديات الهامة لنسبة عالية من الأطفال، قد لا يكون البلد سوفا ملائما لجمع الأموال من القطاع الخاص كمعظم البلدان الأخرى المرتفعة الدخل والبلدان المارة بمرحلة انتقال.

٣٩ - وطلبت عمان أيضا استمرار تواجد اليونيسيف، مع تمويل العمل المحلي لليونيسيف من الحكومة أساسا بدلا من جمع الأموال من القطاع الخاص. والحالة في عمان مماثلة للحالة في غينيا الاستوائية بقدر ما يتعلق بتقديم الحكومة للتمويل لتغطية التكاليف البرنامجية لليونيسيف طبقا لوثيقة البرنامج القطري.

٤٠ - وفي الأرجنتين، وأوروغواي، وشيلي، توجّه الأموال المرنة التي تُجمع محليا من المصادر الخاصة والعامة إلى الجُمع العالمي للموارد العادية لليونيسيف. ويحصل كل برنامج قطري، بدوره، على مخصص يبلغ ٨٥٠ ٠٠٠ دولار في السنة من نفس مجمّع الموارد العادية. وتسهم هذه البلدان أيضا في الموارد الأخرى، وهو ما يولّد دخلا من استرداد التكاليف بالإضافة إلى دعم أنشطة معينة محددة.

(٦) انظر وثيقة المجلس التنفيذي E/ICEF/2015/P/L.6.

جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٤١ - اعتمدت وكالات الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من النهج لتواجدها في البلدان المرتفعة الدخل عقب انتقالها من وضع البلد في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط إلى وضع الدخل المرتفع. وكما لوحظ في موضع آخر في هذه الورقة، احتفظت بعض الوكالات الأكبر، مثل اليونيسيف، بمكاتبها وبرامجها القطرية (على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأرجنتين وأوروغواي)، بينما زادت في الوقت ذاته أدوارها كمنفذة لتمويل الحكومة المضيفة (ما يُطلق عليه نموذج "البلد المساهم الصافي" للبرنامج الإنمائي). وفي حالات أخرى، قامت بعض وكالات الأمم المتحدة الأصغر بتخفيض تواجدها تدريجياً على مدى السنين قبل الانتقال إلى وضع الدخل المرتفع، واختارت إما التغطية من مكاتب المنطقة أو المكاتب الإقليمية (على غرار نهج اليونيسيف للبرنامج المتعدد الأقطار، المبين أدناه)، أو اختارت أن يكون لها موظف برنامجي واحد أو اثنان من الموظفين في مكتب قطري للبرنامج الإنمائي. وفي حالات أخرى، انتقلت الوكالات من مكتب برنامجي إلى تواجد لمكتب اتصال، ولكن يجري العمل بدون برنامج تعاون، كما هي الحال فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي في الاتحاد الروسي. وكما يتضح من المناقشة أعلاه، تعمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وفق مجموعة متنوعة من النماذج.

النهج التنظيمية لليونيسيف

٤٢ - كما لوحظ أعلاه، فإنه فيما يتعلق بجميع البلدان في هذه المجموعة، أقر المجلس التنفيذي استمرار تواجد مكتب قطري وبرنامج قطري لليونيسيف. وفي جميع البلدان السبعة، تواصل اليونيسيف العمل البرنامجي للأطفال المحرومين في البلد. وتشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الأفقي، وتجمع في الوقت ذاته الأموال لتلبية الاحتياجات المحلية، والإقليمية والعالمية.

خامساً - البلدان المرتفعة الدخل التي تمثل جزءاً من برنامج متعدد الأقطار لليونيسيف

٤٣ - يوجد لليونيسيف حالياً برنامجان متعددا الأقطار يشملان مزيجاً من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل. أما البلدان المرتفعة الدخل المشمولة بالبرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرق البحر الكاريبي فإنها تشمل أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وسانت كيتس ونيفس. أما جزر كوك، وهي دولة غير عضو في رابطة حرة مع نيوزيلندا، فهي مرتفعة الدخل ومدرجة في البرنامج المتعدد الأقطار لجزر المحيط الهادئ.

٤٤ - ولليونيسيف برنامج دون إقليمي أيضا في منطقة الخليج مؤلف حصريا من بلدان مرتفعة الدخل، تشمل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

الجدوى بالنسبة إلى الأطفال

٤٥ - تعمل البرامج المتعددة الأقطار لشرق البحر الكاريبي وجزر المحيط الهادئ على حد سواء في دول جزرية صغيرة نامية. وقد وافق المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ على وثيقة ختامية عُرفت بمسار ساموا (إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية)، التي تشير إلى أن تلك البلدان تمثل "حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها"، وبينما تسلم بأهمية تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني، تشدد على أنه "في غياب التعاون الدولي، سيظل من الصعب عليها أن تحقق النجاح". ويوجز مسار ساموا أهمية التركيز على مجالات النتائج القطاعية لليونيسيف، بما في ذلك الصحة، والتغذية، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي والنظافة، والحماية الاجتماعية. ويبرز مسار ساموا أيضا أهمية التعاون الدولي في القضايا الشاملة الرئيسية للأطفال، بما في ذلك جمع البيانات المصنفة واستخدامها، والمساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات، والحد من خطر الكوارث وتخفيف خطر تغير المناخ.

٤٦ - وفي المنطقتين دون الإقليميتين لشرق البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تستجيب اليونيسيف لمسار ساموا بدعم الحكومات والشركاء الآخرين لتحديد احتياجات الأطفال الأكثر حرمانا وتلبيتها. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، قدمت اليونيسيف الدعم إلى خمسة بلدان والأقاليم البريطانية فيما وراء البحار في شرق البحر الكاريبي لإجراء تحليلات للحالة تركز على الإنصاف وتعي بالمخاطر للفت الانتباه إلى الأطفال الذين هم في أمس الحاجة ومعرضين للمخاطر. وتشمل أولويات بناء القدرات تقديم الدعم لتحليل المالية العامة لتحديد الموارد المحلية التي يمكن توجيهها بصورة أكثر فعالية نحو الأطفال الضعفاء، والجهود الهامة المبذولة لحماية الطفل، بما في ذلك نظام العدالة. وبالعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، تقدم اليونيسيف أيضا الدعم إلى البلدان والأقاليم في شرق البحر الكاريبي لتعزيز برامجها للحماية الاجتماعية. وفي المنطقتين دون الإقليميتين لشرق البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ما زال الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة للكوارث يحظيان بأولوية هامة، بالنظر إلى زيادة تواتر وشدة الكوارث ذات الصلة بالأحوال الجوية من جراء تغير المناخ. وفي المحيط الهادئ، تقدم اليونيسيف أيضا مساهمة هامة لتعزيز تسجيل

المواليد باستخدام نهج متنقل للإحصاءات الحيوية؛ وللوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه في العقدين الأول والثاني من الحياة؛ ولتعزيز برامج التحصين.

٤٧ - ومع أن البلدان الخمسة المشمولة بالبرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج تستفيد من الارتفاع النسبي للدخل القومي الإجمالي للفرد، فإنها تواصل معالجة أشكال محددة من الحرمان بين الأطفال والتحديات المتعلقة بترجمة النمو الاقتصادي إلى نتائج للتنمية البشرية. وتركز المبادرات الحالية لبرنامج اليونيسيف على تعزيز جمع البيانات ذات الصلة بالطفل وتحليلها والتصدي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين المراهقين المعرضين لخطر شديد واعتماد المستشفيات بوصفها ملائمة للمواليد.

الاستدامة المالية

٤٨ - يحصل كلا البرنامجين المتعددي الأقطار في شرق البحر الكاريبي والمحيط الهادئ على موارد عادية لدعم البرامج، على النحو الذي يوافق عليه المجلس التنفيذي. وهذه الموارد تركز بصورة شديدة جدا على بلدان الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط بدلا من البلدان المرتفعة الدخل، ولكن يُنفذ في جميع البلدان والأقاليم العمل المتعلق بإعداد البيانات المحددة والحوار بشأن السياسات، والدعوة، والشراكة. وقد ثبتت صعوبة جمع الأموال في البلدان الجزرية الصغيرة المرتفعة الدخل، بالنظر إلى صغر حجم أسواقها من الجهات المانحة من القطاع الخاص والحكومات التي تعاني من الدين العام. ومع ذلك، من الملاحظ أن حكومة بربادوس أسهمت بمبلغ ١٨٥ ٠٠٠ دولار في الموارد العادية لليونيسيف في عام ٢٠١٥. وفي كلا البرنامجين المتعددي الأقطار، يجري تخفيض التكاليف بالاحتفاظ بمكتب مركزي واحد وممثل واحد، مع القيام بزيارات للدعم التقني بانتظام، ورصد حقوق الطفل في جميع البلدان والأقاليم المشمولة بالبرنامجين.

٤٩ - وفي منطقة الخليج، تركز تعبئة موارد اليونيسيف على أربع جهات مانحة يعزز كل منها الآخر: الحكومة، والمؤسسات، والجهات المانحة ذات القيمة الصافية المرتفعة والشركات. وفي عام ٢٠١٥، كان ما مجموعه ١٣٥،٤ مليون دولار مضمونا (٢،١٧ مليون دولار للموارد العادية، و ٥١،٧٧ مليون دولار للموارد الأخرى، و ٨١،٤٧ مليون دولار للموارد الأخرى (الطوارئ)). وفي عام ٢٠١٥، أقام مكتب منطقة الخليج علاقات هامة قائمة على أسس جديدة ووسع الشراكات مع الشركات. ونتيجة لذلك، جرى جمع أكثر من ٢١ مليون دولار من القطاع الخاص.

جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٥٠ - لا يوجد نهج موحد للبرامج المتعددة الأقطار في سائر جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتوجد لدى بعض كيانات الأمم المتحدة الأخرى ترتيباتها الخاصة المتعددة الأقطار في جميع المناطق دون الإقليمية الثلاث، مع اختلافات فيما يتعلق بالبلدان والأقاليم المستبعدة أو المدرجة. وعلى سبيل المثال، في منطقة البحر الكاريبي، تتضمن بدرجة متباينة البرامج الأخرى المتعددة الأقطار لجهاز الأمم المتحدة نفس البلدان والأقاليم مثل برنامج اليونسيف المتعدد الأقطار لشرق البحر الكاريبي، أو تضيف مجموعة ما من بليز، وجامايكا، وغيانا وسورينام. ويوجد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منسق مقيم مستقل في ترينيداد وتوباغو. وقد أحرز تقدم هام في الآونة الأخيرة، بفضل عمل جميع الوكالات النشطة في المنطقة دون الإقليمية مع جميع البلدان والمناطق في إطار عمل للتنمية المستدامة المتعددة الأقطار يشمل إطار عمل لتحقيق نتائج مشتركة. أما البرامج المتعددة الأقطار والبرامج القطرية الأخرى المناسبة في المنطقة دون الإقليمية الأوسع فإنها تقوم الآن بمواءمة أطر عمل نتائجها بناء على ذلك. وتدعو الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم لترشيد ترتيبات التنسيق، مع ذلك. وعلى سبيل المثال، لا يزال مطلوباً من ممثلي اليونسيف في شرق البحر الكاريبي والمحيط الهادئ على حد سواء الاشتراك في أفرقة تنسيق الأمم المتحدة المتعددة التي تغطي مجموعات مختلفة من البلدان والأقاليم.

٥١ - وبدلاً من إنشاء برامج متعددة الأقطار، تقوم بعض كيانات الأمم المتحدة الأخرى بتغطية البلدان والأقاليم في المناطق دون الإقليمية من خلال ترتيبات إقليمية "غير مقيمة"، حيث يقدم مكتب إقليمي الدعم للسياسة العامة والدعم التقني عن بعد بدون أن يكون له أي نوع من التواجد القطري. وفي حين يبدو هذا إجراء ناجحاً فيما يتعلق بالدعوة الرفيعة المستوى، فإنه لا يمثل نموذجاً من شأنه استغلال التزام اليونسيف بالجمع بين العمل المتعلق بالسياسة العامة وبين الخبرة على أرض الواقع، وتعبئة الجمهور والشراكة مع القطاع الخاص. وتواجد اليونسيف المستمر في واحد أو أكثر من البلدان والأقاليم في كل منطقة دون إقليمية يسمح أيضاً بإجراء حوار متسق مع النظراء، ومن ثم يحافظ على الدعوة لحقوق الأطفال.

النهج التنظيمية لليونسيف

٥٢ - كما لوحظ أعلاه، توجد حالياً لليونسيف برامج متعددة الأقطار تشمل بلداناً مرتفعة الدخل في شرق البحر الكاريبي، والبرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج وبرنامج المحيط الهادئ. ويُدْرَج مكتب منطقة شرق البحر الكاريبي، الواقع في بربادوس، جميع البلدان والأقاليم ذات الصلة في برنامج واحد متعدد الأقطار. ويتم أحياناً نشر موظفي اليونسيف

خارج بربادوس، لا سيما للبلدان والأقاليم ذات الدخل القومي الإجمالي المنخفض للفرد التي تتطلب مزيداً من البرمجة المكثفة. وبالمثل، يغطي مكتب منطقة المحيط الهادئ في فيجي جميع البلدان والأقاليم ذات الصلة، ويستفيد أحياناً بالموظفين المعارين. وفي منطقة الخليج، يوجد لليونيسيف مكتب للمنطقة في المملكة العربية السعودية، مع موظفين إضافيين في الإمارات العربية المتحدة. وفي جميع الحالات، يجري تخفيض التكاليف إلى أدنى حد بتقاسم ما تضطلع به اليونيسيف من دعوة في مجال السياسة العامة والتعاون التقني بين عدة بلدان وأقاليم.

٥٣ - وفي المستقبل، قد يمثل إدراج البلدان التي انتقلت مؤخراً إلى وضع الدخل المرتفع في برامج جديدة متعددة الأقطار خياراً معقولاً لبعض البلدان التي تتسم بصغر حجم سكانها ولا تمتلك قدرات هامة لجمع الأموال داخل البلد، وتشارك في الموقع جغرافياً على نحو يجعل التغطية من مكتب مركزي لليونيسيف فعالة من حيث التكلفة. وعلى سبيل المثال، تدرج بعض الجهات الفاعلة الأخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي جزر القمر، وسيشيل وموريشيوس في برامجها المتعددة الأقطار.

سادساً - البلدان المرتفعة الدخل التي لا توجد فيها لجنة وطنية لليونيسيف أو برنامج قطري لليونيسيف

٥٤ - هناك عدة بلدان مرتفعة الدخل، عادة تلك المتسمة بصغر حجم سكانها نسبياً، لم تكن مشمولة قط ببرنامج قطري لليونيسيف أو تواجدت فيها لجنة وطنية. والأمثلة على تلك البلدان تشمل مالطة وموناكو.

٥٥ - وبناء على توجيهات سابقة من المجلس التنفيذي، يوجد أيضاً عدد من البلدان المرتفعة الدخل التي أوقفت فيها اليونيسيف العمليات البرنامجية عقب الانتقال من وضع الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط إلى وضع الدخل المرتفع، سواء بدون دعم إنشاء لجنة وطنية أو بالانتقال إلى لجنة وطنية لم تثبت استدامتها مالياً. وفي جميع الحالات، لم يغلق الباب أمام إمكانية التعاون في المستقبل.

٥٦ - واليوم، تسعى اليونيسيف إلى الحصول على الدعم المالي من حكومات هذه البلدان وتشارك بقدر محدود في تحليل السياسات ذات الصلة وتيسير الشراكات أو التعاون الأفقي. ويجري تمويل العمل المتعلق بالسياسة العامة والشراكة وإدارته في إطار البرنامج العالمي والإقليمي لليونيسيف، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي كجزء من الخطة الاستراتيجية لليونيسيف، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

الجدوى بالنسبة إلى الأطفال

٥٧ - تنشر اليونيسيف دراسات وتحليلات عالمية، مثل التقرير المعنون "حالة الأطفال في العالم"، الذي يتضمن بيانات عن جميع البلدان ويتتبع قضايا ذات أهمية عالمية. وبالمثل، تدعم اليونيسيف سلسلة "تقارير الأداء" ومبادرة TransMONEE - رصد تحول الأطفال في شرق أوروبا - لدعم رصد حقوق الطفل في البلدان المرتفعة الدخل بوجه عام أو في مناطق محددة. وتدعم اليونيسيف أيضا دراسات عالمية أخرى، مثل تقرير الخبير المستقل المعني بإجراءات دراسة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الطفل (A/61/299)، وتشترك في هذه الدراسات، وتقدم هذه البيانات إلى لجنة حقوق الطفل، كما هو مطلوب في اتفاقية حقوق الطفل. وتتسم جميع هذه الأنشطة بالأهمية لجميع البلدان، بصرف النظر عن وضع دخلها أو تواجد برنامج لليونيسيف، وتساعد في تعزيز المساءلة وفي تبادل الممارسات الجيدة والابتكارات المتعلقة بالأطفال.

الاستدامة المالية

٥٨ - ليس من المستغرب، من بين جميع النهج المستعرضة في هذا التحليل، أنه ثبت أن هذا النهج للمشاركة المحدودة من خلال البرنامج العالمي والإقليمي هو الأقل تكلفة غير أنه الأقل احتمالا للمساهمة في تحقيق نتائج ملموسة للأطفال، لكل بلد على حدة. فالبرنامج العالمي والإقليمي بأكمله لجميع البلدان يستوعب أقل من ٥ في المائة من النفقات البرنامجية لليونيسيف، ويذهب المبلغ بأكمله تقريبا للأعمال الوثيقة الصلة بأقطار متعددة، بما في ذلك العمل في مجال الشراكات البرنامجية العالمية، والبيانات، والبحوث، والمشاركة العامة والدعوة في بلدان متعددة، والحوار العالمي والإقليمي المتعلق بالسياسات. ولا يذهب إلا جزء صغير جدا من نسبة الـ ٥ في المائة من التمويل البرنامجي المخصص للبرنامج العالمي والإقليمي للبلدان التي لا يوجد فيها أي تواجد لليونيسيف.

جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٥٩ - تجري أنشطة التنسيق التي يقوم بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد العالمي من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتركز المجموعة معظم جهودها على قضايا السياسة العالمية ذات الصلة وترتيبات البرمجة، مع ذلك، بدلا من المشاركة مع البلدان المرتفعة الدخل التي لا يوجد فيها تواجد للأمم المتحدة. وكما هي الحال بالنسبة لليونيسيف، تغطي أيضا بعض وكالات الأمم المتحدة الأخرى البلدان المرتفعة الدخل في تقاريرها العالمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز، وغيرهما)، وبذلك توفر الرصد غير المباشر والدعم للدعوة. وفي بعض البلدان، وبخاصة الاتحاد الروسي، يحتفظ البرنامج الإنمائي ووكالات أخرى بمكاتب اتصال، مع أنه لا يوجد حاليا لليونيسيف تواجد في ذلك البلد.

سابعاً - بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط التي قد تنتقل إلى وضع الدخل المرتفع

٦٠ - تمثل هذه البلدان أكبر مجموعة مدرجة في هذا الاستعراض، وأكثرها تنوعاً. والأمثلة عليها تشمل البرازيل، وبلغاريا، وتايلند وتركيا ورومانيا وكازاخستان وماليزيا. وعملاً بقرار المجلس التنفيذي ١٥/٢٠٠٨، استمرت اليونيسيف في التعاون مع هذه البلدان من خلال البرامج القطرية. ومن المرجح أن يصبح كثير من هذه البلدان بلداناً مرتفعة الدخل في الفترة بين الآن وعام ٢٠٣٠.

الجدوى بالنسبة إلى الأطفال

٦١ - كما لوحظ في المقدمة، فإنه بحلول عام ٢٠٠٨، كان حوالي ٧٤ في المائة من الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم يعيشون في بلدان متوسطة الدخل، وهذه المجموعة تشمل بعض البلدان ذات العدد الكبير جداً من الأطفال.

٦٢ - وفي عالم يزداد ترابطاً، من الأهمية أيضاً ملاحظة أن القضايا التي تؤثر على الأطفال في أي بلد قد ترتب آثاراً جانبية خطيرة في بلدان أخرى، بصرف النظر عن وضع البلد من حيث الدخل. وقد تجلّى هذا في الزيادة في الهجرة غير الرسمية في الآونة الأخيرة، بما في ذلك هجرة الأطفال؛ وانتشار الأوبئة الصحية؛ وأثر تغير المناخ؛ ومخاطر الإنترنت على الأطفال؛ والاتجار بالأطفال - التي لا ينحصر أي منها داخل الحدود الوطنية. وتمتلك البلدان المرتفعة الدخل مزيداً من الموارد لمعالجة تلك القضايا في حين تمتلك حكومات بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط موارد أقل للاستثمار خارج أولوياتها المحلية.

٦٣ - وبالنظر إلى أن اليونيسيف قد عملت طوال عدة عقود في جميع هذه البلدان، فقد تطورت استراتيجيتها البرنامجية. ففي البداية، ركزت اليونيسيف بصورة كبيرة على تقديم الخدمات، وبقدر أقل، على الدعوة في مجال السياسة العامة. وأثناء انتقال بلد ما من الوضع في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط إلى وضع الدخل المرتفع، تعطي اليونيسيف عادة أهمية متزايدة للدعوة في مجال السياسة العامة وبناء القدرات، مع الاحتفاظ بالدعم لتقديم الخدمات للاستجابة لبؤر حرمان محددة، ولاستنباط أدلة وبيان النهج التي يمكن توسيع

نطاقها أو تكرارها. وفي حالة الهند بوجه خاص، تتضمن برامج اليونيسيف في ولايات معينة منخفضة الدخل، وذات كثافة سكانية عالية الاهتمام بنقص التغذية، والتغوط في العراق، وزواج الأطفال وأمراض الطفولة التي يمكن الوقاية منها مثل شلل الأطفال. وفي جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تحتفظ اليونيسيف بدور هام في رصد حقوق الطفل وفي الدعوة إلى النماء في مرحلة الطفولة المبكرة ودعمه، والحماية الاجتماعية وحماية الطفل. وهناك عدد تزايد من البلدان ينتقل من تصنيف البلد المتوسط الدخل إلى بلد في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، ومن وضع الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط إلى وضع الدخل المرتفع، والدروس المستفادة من هذه الانتقالات والممارسات الجيدة التي وُضِعَت يمكن نقلها بصورة مفيدة من بلد لآخر.

٦٤ - وأصبح كثير من البلدان التي حققت وضع الدخل المتوسط في السنوات الأخيرة من كبار مقدمي الدعم للبلدان الأقل ثراء، من خلال آليتي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الأفقي والآليات المماثلة، وأصبحت مساهمة في الموارد العادية لليونيسيف.

الاستدامة المالية

٦٥ - تؤيد سياسة اليونيسيف لتخصيص الموارد تخصيص الميزانية المؤسسية والبرنامجية في بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، حيث يحصل معظمها على مخصصات تبلغ ٨٥٠.٠٠٠ دولار في شكل أموال برنامجية كل عام. وهذه المخصصات، في حين أنها ليست كبيرة بالمقارنة بالموارد المتاحة محليا أو بالميزانية الشاملة لليونيسيف، توفر تمويلا بالغ الأهمية لدعم عمل اليونيسيف، بما في ذلك استغلال الموارد المحلية من أجل الأطفال.

٦٦ - ويتيح أيضا كثير من هذه البلدان فرصا هامة لجمع الأموال من أجل قضايا حقوق الطفل على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء. وقد وضعت اليونيسيف حاليا برامج لجمع الأموال من القطاع الخاص في ١٢ بلدا في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط (إكوادور والبرازيل وبلغاريا وبيرو وتايلند وجنوب أفريقيا ورومانيا وصربيا وكولومبيا وماليزيا والمكسيك) وثلاثة بلدان متوسطة الدخل (إندونيسيا والفلبين والهند). وفي عام ٢٠١٥، جمعت هذه البرامج ١٣١،١ مليون دولار، بما في ذلك ٢٠،٧ مليون دولار في الموارد العادية. وبلغت نفقات المكاتب القطرية لليونيسيف لجمع الأموال من القطاع الخاص في بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط والبلدان المتوسطة الدخل ما متوسطه ١١ في المائة من إيرادات القطاع الخاص.

٦٧ - وقام مكتب اليونيسيف في الأرجنتين، وهي الآن بلد مرتفع الدخل، بتطوير قدرته لجمع الأموال ونجح في زيادتها لكثير من السنوات بينما كانت الأرجنتين بلدا ما زال في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط. وتقوم تايلند أيضا بتسريع أنشطتها لجمع الأموال في البلد وهي مساهمة صافية بالفعل في الموارد العالمية لليونيسيف. وفي البرازيل، تتمتع أنشطة جمع الأموال الطويلة العهد لليونيسيف بوضع جيد للاستفادة بحجم السوق الكبير لجعل البلد مساهما كبيرا في الموارد العالمية لليونيسيف.

٦٨ - وبعض بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط التي تعتمد بشدة على تصدير المعادن أو النفط، مثل غابون أو كازاخستان، لديها القدرة على زيادة مساهمتها من القطاع العام لليونيسيف. ومع ذلك، فإن صغر حجم الطبقة المتوسطة في هذه البلدان يجعل من غير المرجح أن تمثل مصادر لجمع الأموال بصورة هامة من الجمهور في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، تتسم مساهمات القطاع العام من هذه البلدان بأنها عرضة بوجه خاص لتغيرات سريعة في أسعار صادراتها الرئيسية.

جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٦٩ - يستخدم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في معظم الأحيان نُهج تنسيق موحدة في هذه البلدان، تتضمن قيام منسق مقيم بعقد اجتماعات لفريق قطري للأمم المتحدة، وترتيبات برمجة مجملة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإجراءات التشغيل الموحدة للبلدان التي تعتمد نُهج "توحيد الأداء" الذي يتيح الفرص لتعزيز المساهمات المشتركة لتحقيق النتائج. وفي رومانيا، اضطلعت اليونيسيف بدور المنسق المقيم ولم يكن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية موجودا منذ عام ٢٠١٠. وفي بلغاريا، تولت اليونيسيف وظائف المسؤول المكلف المعني بتنسيق شؤون الأمن في غياب المنسق المقيم وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

النُهج التنظيمية لليونيسيف

٧٠ - ما زالت توجد مكاتب قطرية ووثائق برامج قطرية في جميع البلدان في هذه الفئة.

٧١ - وتمثل تركيا حالة خاصة، إذ أنها البلد الوحيد في العالم الذي يوجد فيه مكتب قطري لليونيسيف فضلا عن لجنة وطنية. وقد بدأت اليونيسيف العمل في تركيا في عام ١٩٥١، وقامت أيضا، على غير عاداتها، بإنشاء لجنة وطنية في عام ١٩٥٦. وتضطلع اللجنة الوطنية بجمع الأموال ودعوة الجمهور، في حين يشترك المكتب القطري مع حكومة تركيا في رصد حالة الأطفال، وفي مجالات برنامجية مثل بقاء الطفل، ونمائه في مرحلة الطفولة المبكرة،

والتعليم وحماية الطفل. ويركز عمل اليونيسيف في تركيا على التعليم وحماية الطفل، فضلاً عن تعزيز النظم المتعلقة بالتحويلات الاجتماعية والتحصين، في المجتمعات المضيفة وبين السكان اللاجئين على حد سواء. وأنشطة جمع الأموال في البلد التي تقوم بها اللجنة الوطنية تُدر الأموال التي توجه إلى مقر اليونيسيف من خلال الآليات العادية للجنة الوطنية، وبعد ذلك تخصص الأموال للبرنامج القطري من خلال الآليات العادية لليونيسيف. وفي حين أن جمع الأموال المحلية من الأفراد مفيد، فإنه لا يقترب مع ذلك من تكلفة تواجد اليونيسيف والبرنامج القطري. وفي الوقت الحالي، لا يوفر نهج "التواجد المزدوج" هذا على ما يبدو نموذجاً للبلدان الأخرى.

٧٢ - وفي بلغاريا، وهي بلد آخر في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، لم تستمر اللجنة الوطنية التي أنشئت إلا لبضع سنين. وبعد ذلك أغلقت اللجنة الوطنية، واستطلعت اليونيسيف خيار العمل من خلال وحدة تنمية اجتماعية في مكتب بلغاريا القطري التابع للبرنامج الإنمائي (إلى جانب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، وبعد ذلك عادت المنظمة إلى طريقة المكتب القطري/البرنامج القطري.

ثامناً - الاستنتاجات

٧٣ - يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات من استعراض تجربة اليونيسيف في بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل الواردة أعلاه:

(أ) هناك طلب لمشاركة اليونيسيف وتواجدها، وتقدير ذلك على نطاق واسع. وما زالت جميع حكومات بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط ترحب بتواجد برنامج لليونيسيف كما هي الحال لمعظم البلدان التي انتقلت مؤخراً من وضع الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط إلى وضع الدخل المرتفع. وبالمثل، تحظى اللجان الوطنية بترحيب حار على ما يبدو من حكوماتها؛

(ب) تمشيا مع الطابع العالمي لاتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة، تسهم اليونيسيف في تحقيق نتائج هامة للأطفال في مجموعة متنوعة واسعة من السياقات في البلدان المرتفعة الدخل وبلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط الجديدة. وتسهم اللجان الوطنية لليونيسيف، بالاشتراك مع أجزاء أخرى من اليونيسيف، في تحقيق النتائج في البلدان المرتفعة الدخل الطويلة العهد وينبغي لتلك البلدان أن تواصل الاستثمار في التثقيف بحقوق الطفل، والدعوة في مجال السياسة العامة والتعبئة الاجتماعية من أجل حقوق الطفل؛

(ج) وفي جميع بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل، هناك تأزر إيجابي بين الدعم الذي تقدمه اليونيسيف لتحقيق نتائج للأطفال وقدرتها على جمع الأموال. وهذا يظهر بوضوح في بلدان مثل الأرجنتين، حيث توجد برمجة على نطاق واسع إلى جانب جمع الأموال على نطاق واسع. ويصدق هذا أيضا فيما يتعلق باللجان الوطنية، حيث تسهم الدعوة في مجال قضايا حقوق الطفل على الصعيدين المحلي والدولي في جمع الأموال، والعكس صحيح. ومبالغ التمويل المتواضعة نسبيا التي تستثمرها اليونيسيف في العمل في مجالي البرامج والسياسة العامة في البلدان المرتفعة الدخل، من خلال مكاتبها أو من خلال اللجان الوطنية، تعادلها بصورة هائلة المساهمة التي تحققها تلك الاستثمارات ليس فقط في النتائج المتعلقة بالأطفال على الصعيد المحلي، بل أيضا في جمع الأموال لاستخدامها في البلدان ذات الدخل المنخفض للفرد؛

(د) وتنمية جمع الأموال من المصادر الخاصة والعامة في بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط وفي البلدان المرتفعة الدخل الجديدة تثبت أنها نهج ناجح لتنويع التمويل لليونيسيف ولزيادة المساهمات في الموارد المرنّة. وتثبت الهند أنه يمكن إطلاق جمع الأموال بنجاح حتى لو لم يكن البلد قد بلغ بعد وضع الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط؛

(هـ) ينبغي أن تظل اليونيسيف مرنة وابتكارية في وضع نهج برمجة ومشاركة مختلفة للسياقات المختلفة. ويمثل الدخل القومي الإجمالي للفرد مؤشرا مفيدا وهاما عند النظر في تخصيص الموارد والترتيبات المؤسسية، ولكن ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار إلى جانب المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية والظروف المحيطة بكل بلد.

٧٤ - وأهداف التنمية المستدامة واتفاقية حقوق الطفل تطالب اليونيسيف بتحقيق نتائج بصورة فعالة من أجل الأطفال الأكثر حرمانا، أينما كانوا يعيشون. ومع مضي اليونيسيف قُدما في إعداد خططها الاستراتيجية المقبلة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، من الأهمية بمكان أن تستجيب لهذا الطلب مع المحافظة على التزام قوي بإعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا والبلدان التي تعاني من حالات الطوارئ الإنسانية. ويثبت الأخذ بنهج عالمي لحقوق الطفل أنه يوفر فوائد أخرى أيضا، وخصوصا فيما يتعلق بأوجه التأزر بين العمل البرنامجي وجمع الأموال في البلدان ذات الدخل القومي الإجمالي الأعلى للفرد، فضلا عن التعاون الأفقي وتبادل الدروس المستفادة، والأدلة والابتكارات.

تاسعا - مشروع قرار

إن المجلس التنفيذي:

- ١ - يرحب بالاستعراض الذي أعدته اليونيسيف، مع ملاحظة استمرار مظاهر عدم المساواة التي يعيشها الأطفال والانتهاكات التي تطال حقوقهم في كل بلد من بلدان العالم وبالتالي أهمية العمل الذي تضطلع به اليونيسيف؛
- ٢ - يكرر تأكيد أهمية تركيز أغلبية دعم اليونيسيف على أقل البلدان نمواً ويشير إلى أنه ينبغي الموافقة على برامج اليونيسيف في البلدان المنخفضة الدخل، وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط وبلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط بدون أن يتطلب ذلك على وجه التحديد جمع الأموال من هذه البلدان، بالرغم من أنه ينبغي بحث إمكانية جمع الأموال وتشجيعه؛
- ٣ - يرحب بتزايد مساهمة اليونيسيف في تحقيق النتائج لصالح الأطفال المحرومين في البلدان المرتفعة الدخل، بصورة مباشرة ومن خلال الشراكات مع اللجان الوطنية على حد سواء، مع مراعاة أهمية ذلك العمل فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاقية حقوق الطفل؛
- ٤ - يلاحظ أن المشاركة البرنامجية لليونيسيف في البلدان المرتفعة الدخل يمكن أن تسهم في زيادة التمويل وتنوعه للمنظمة بأسرها؛
- ٥ - يلاحظ عدم تجانس البلدان المرتفعة الدخل ويدعو اليونيسيف إلى مواصلة استخدام مجموعة متنوعة من النهج التنفيذية للمساهمة في تحقيق النتائج، رهنا بالظروف السائدة في أي بلد معين من البلدان المرتفعة الدخل، ويشمل ذلك في جملة أمور، إقامة الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، واللجان الوطنية، واستمرار المكاتب القطرية لليونيسيف والبرامج القطرية والبرامج المتعددة الأقطار، والعمل من خلال البرنامج العالمي والإقليمي، والنهج الأخرى التي يمكن وضعها واختبارها، رهنا بموافقة المجلس التنفيذي؛
- ٦ - يكرر تأكيد دعوته اليونيسيف والبلدان المرتفعة الدخل المعنية إلى إعداد وثائق برامج قطرية أو وثائق برامج متعددة الأقطار لينظر فيها المجلس التنفيذي ويؤت فيها، عندما تحدد الحكومة واليونيسيف معا استمرار تواجد برنامج قطري بوصفه أنسب نهج للمشاركة، مع أخذ المبادئ التوجيهية في الاعتبار بما في ذلك: '١' أهمية التجاوب مع ظروف البلد؛ و '٢' أهمية ضمان أن تؤدي الاستثمارات البرنامجية في البلد المرتفع الدخل

إلى زيادات صافية في الموارد البرنامجية المتاحة لأقل البلدان نمواً، والبلدان المنخفضة الدخل، وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط وبلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط؛

٧ - يشجع اليونيسيف على أن تقوم، وهي تعد تقييمها لنظام تخصيص الموارد لينظر فيه المجلس التنفيذي في شباط/فبراير ٢٠١٧، ببحث الأوجه المتعددة لرفاه الطفل مع مراعاة غاية هدف التنمية المستدامة المتعلقة بوضع مقاييس للتقدم المحرز في التنمية المستدامة من شأنها أن تكمل الناتج المحلي الإجمالي، وملاحظة أن السياسة الحالية لليونيسيف لتخصيص الموارد العادية للبرامج تأخذ بعين الاعتبار عدد الأطفال، ومعدل الوفيات دون سن الخامسة، فضلاً عن الدخل القومي الإجمالي للفرد.